الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بعد ان عانى السنين الطوال مآسي ومصاعب النظام الاقطاعي النصف رأسمالي وأشدد على وصف النظام بالنصف رأسمالي لان معظم ثوراتنا الاجتماعية ولدت وهي تحمل أعباء ومشاكل اقتصادية لنظام متأرجح غير متكامل يعاني نقصا فادحا في كل قطاعاته الاقتصادية وبصورة خاصة القطاعين الرئيسيين : الصناعة والزراعة . أضف الى ذلك تركة ثقيلة من الطاقات البشرية المعبأة في الحقول غير المنتجة وكادرا من الموظفين والعمال الفنيين الذين يشكلون في مجملهم عددا كبيرا وكافيا من حيث الكم أما من حيث النوع والمقدرة على العمل والاتقان فمعظمهم دون الوسط ولا أخفي عليكم انه اتيح لي قبل عامين ان أقوم بدراسة تقريبية لاوضاع موظفي بعض الوزارات الفنية لبلد عربي فكانت النتيجة كالتالي : ١٥٪ من الموظفين بدون عمل محدد ، ١٠ ٪ معاون فرع او مكتب او ورشة لرئيس لا يتطلب عمله وجود معاون ، ٢٠ ٪ يمكن الاستغناء عن خدماتهم بدون أن ينقص الانتاج على الصعيدين المكتبي والانتاجي، ١٥ ٪ مخربون وغير راضون عن عملهم ، ٤٠ ٪ موظفون منتجون الا ان معظمهم يشكي ويتظلم ويتألم من وجود الفئات المذكورة .

وعندما نذكر مثل هذا الوضع قد يتراءى للبعض ان في ذلك خروجا عن فكرة موضوعنا الاساسي ، غير ان ذلك غير صحيح وعلة ذلك ان القرية الدفاعية التي نطمح بانشائها في أقصر زمن وأقل كلفة قد تتعثر وتسير الخطى بكل صعوبة وثقل بفعل العصي والحجارة التي توضع أمام دولاب العمل ومع ذلك نعود الى موضوعنا الاساسي من الزاوية الاقتصادية قبل الزاوية الدفاعية على اعتبار ان الاقتصاد هو القاعدة الاساسية الذي يستند عليه كل عمل سياسي او عسكري او اجتماعي .

ان قوانين التطور الاقتصادي لمجتمعنا الذي يضع اسس بناء الاشتراكية بصورة خاصة في القرى الامامية تتطلب منا أن نطرد من أذهان فلاحينا فكرة البقاء على الزراعة المجزأة ذات المردود الضئيل . لان هذه القوانين تحتم علينا ايجاد مزارع كبيرة ممكننة على مستوى رفيع من الممكن انشاؤها بطريقين : الاول — الطريق الرأسمالي : وهو طريق لا يمكن أن يقبل في بلادنا بعد الان لانه لا يتلاءم مع السلطة الشعبية ولن يطالبنا الفلاحون تطبيقه بعد أن ناضلوا ضده على مر عشرات السنين . أما الطريق الثاني — فهو طريق توحيد الجهود ، طريق العمل الجماعي هذا الطريق الذي لا يؤدي الى افقار الفلاحين وانقسامهم الى أسياد وعبيد ، الى أرباب عمل واجراء ، الى مستثمرين ومستثمرين . هذا الطريق الذي يستند على تجميع الاراضي والادوات الزراعية من اجل العمل المشترك والتوزيع العادل للموارد بين الفلاحين حسب العمل الذي يقدمه كل منهم ، واذا كنا نحن بحاجة لان نختار طريق الانتاج التعاوني لقرانا الداخلية وقد خطت سوريا الثورة وغيرها من الدول العربية خطوة واسعة في هذا المجال فما أحوجنا في هذه المرحلة الى تطبيق طريق استثمار الارض الجماعي ضمن اطار التعاونيات الزراعية لقرانا الامامية التي تقف سدا منيعا امام همجية الصهيونية والاستعمار .

من هنا يجب علينا أن لا نتساءل او نتردد عندما نقرر المضمون الاجتماعي والجوهر الاقتصادي للقرية الامامية التي سنبنيها في هذه الظروف التي اعتمد فيها شعبنا على الكفاح المسلح طريقا لتحرير الارض المغتصبة والعمل على خلق المجتمع الريفي الجديد الذي سيلعب دورا فعالا في معركتنا القادمة التي لا بد ان نخوضها حماية للوجود العربي المهدد من قبل الصهيونية والاستعمار .

القرية التعاونية الزراعية الدفاعية

ان القرية التعاونية الزراعية الدفاعية في ظروف قرانا الامامية هي الشكل المقترح الذي سيسود هذه القرى . ان المضمون الاقتصادي للتعاونية الزراعية يستند على اقامة مؤسسة زراعية جماعية كبيرة وهي تتشكل من توحيد الفلاحين الفقراء والمتوسطين من قرية واحدة او عدة قرى متجاورة ، بعد أن قرروا ان يبنوا تطبيق الاسس الريفية الاشتراكية في القرية بجهودهم المشتركة ، ومن البديهي ان مثل ذلك لن يتحقق اذا لم تقم السلطة في كل قطر عربي على الصعيدين الشعبي والحزبي بنشاط فكري وعلى مستوى الدعاية والتحريض وفقا لبرامج توعية مدروسة وعملية تتلاءم وعقلية فلاحينا الذين يعيشون في مرحلة صعبة ويعانون أزمة مادية ومعنوية